

**الأرشيفات ومجتمع المعرفة
التحديات والمخاطر
دراسة وصفية تحليلية**

د. أيمن يحيى بسيوني
مدرس الوثائق بقسم علوم المعلومات
كلية الآداب - جامعة بنى سويف

مستخلص:

تدور فكرة هذا البحث حول الآثار الناشئة عن دخول الارشيفات ومراكز حفظ الوثائق الى مجتمع المعرفة، ذلك المجتمع الذي تسعى وتتسابق دول العالم - منذ فترة - الى اقامته اعتمادا على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة، وتسعى الى بنائه وتهيئة بنيته الاساسية.

ويناقش البحث أهمية هذه الآثار من الناحية الاجتماعية والثقافية والتقنية، وتأثير دخول مراكز الارشيفات من خلالها الى مجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية للبحث:

مجتمع المعرفة - تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات - الآثار الاجتماعية - الآثار الثقافية - الارشيفات ومجتمع المعرفة

Abstract:

The idea of this research revolves around the effects arising from the entry of archives and document-keeping centers to the knowledge society, a society that the countries of the world have been seeking - and have been racing for - for some time, to rely on modern communication and information technology, and seek to build it and prepare its infrastructure.

Search keywords:

Knowledge Society - Communications and Information Technology - Social Impacts - Cultural Monuments - Archives and Knowledge Society

تهديد

تعد المعرفة دعامة رئيسة من دعائم التقدم الأمم والنهوض بها، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر القوة في المجتمع، بل إنها هي المصدر الحقيقي للقوة والباعث على الحراك الفكري والاجتماعي . ومن ثم فإن امتلاك ناصيتها يؤدي الى بسط نفوذ وسيطرة من يمتلكها ، وفرض اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية والثقافية على غيرهم . ويطلق على العصر الحاضر ، عصر المعرفة ، حيث أصبحت موردا اقتصاديا مهما ، ومصدرا للدخل الوطني ، ودعامة للتقدم في مختلف مجالات الحياة . (حنان احمد فرج ، 2006)

وهناك رغبة جادة لدى كثير من الدول بالتحول نحو مجتمع المعرفة بما في ذلك الدول النامية حتى يعد التقدم المعرفي أكثر دقة في الحكم على تطور المجتمع ، والذي تعتمد كفاءته على النشاطات المعرفية . التي تقوم بها مختلف المؤسسات المعنية بالمعرفة ، ولهذا فإن الدول النامية يجب ان تدرك ان التحول الى مجتمع المعرفة قد أصبح ضرورة تملها متطلبات النمو والظروف والمتطلبات الدولية ، والتي تغير فيها مفهوم المنافسة العالمية لتصبح المعرفة أساس التنافس بين الدول . (حنان احمد فرج ، 2006)

وتتسابق الدول إلى بناء البنية الأساسية اللازمة لتوفير المعرفة وتوطينها ، بداية من العمل على نشر التعليم في جميع فئات المجتمع ، ودعم روح الابتكار والإبداع ، وإطلاق حرية الرأي والتعبير ، وإقامة البنية التكنولوجية والمعلوماتية التي تعد جوهر بناء مجتمع المعرفة من إقامة شبكة الانترنت وشبكات الهاتف المحمول وغيرها .

وقد برز مجتمع المعرفة بشكل جديد حاملا هذه المعطيات في صفاته ، ومتطلعا أيضا إلى تعزيز الإمكانيات المعرفية ، والعمل على الاستفادة منها في تطوير المجتمعات الإنسانية . ولعل من أبرز أمثلة الاهتمام بمجتمع المعرفة ما يقوم به الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ، ففي مؤتمر القمة الأوروبي الذي عقد في لشبونة عام 2000م اتخذت قرارات لدعم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة وتطويره والاستفادة من معطياته ، وعلى المستوى العربي فإن من أبرز أمثلة هذا الاهتمام التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية الذي صدر عن

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والذي حمل شعار " نحو إقامة مجتمع المعرفة .(ربحى مصطفى عليان ، 2012)

والحقيقة التي لا مفر منها والتي يجب الانتباه لها هو أن إقامة مجتمع المعرفة له آثاره الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تنعكس على أفراد المجتمع ، والتي يجب دراستها ومعرفة تأثيرها على المجتمع من أجل مواجهة آثارها السلبية وتعزيز من آثارها الايجابية

مشكلة الدراسة وأهميتها

تسعى المجتمعات الآن إلى اللحاق بالثورة الصناعية الرابعة ، المتمثلة في الدخول إلى مجتمعات القائمة على المعرفة ، وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي جوهر مجتمعات المعرفة والتي بدونها لن تستطيع دولة ما إقامة مجتمعات المعرفة .

وخلال تسابق الدول نحو بناء مجتمعات المعرفة والعمل على تهيئة البنية الأساسية لهذه المجتمعات ، لا يتم الالتفات أو التركيز كثيرا على الآثار الناتجة عن الدخول الى مجتمعات المعرفة ، وهي أثار لها من الأهمية ما يستوجب دراستها سواء من الجانب التقني أو الاجتماعي أوالثقافي ، فلا يجب التركيز فقط على بناء المعرفة وتوطينها، بل يجب دراسة التأثيرات الناجمة عن دخول الأرشيفات الى مجتمع المعرفة من كافة الجوانب .

ويجب أن نعترف أن الغرب هو صاحب السيطرة الكبيرة على سوق المعرفة ، بل هو المنتج الأساسى لها ، نتيجة لسيطرته على الاقتصاد العالمى وعلى سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وللغرب قيمه ومبادئه التي قد تتفق أو تختلف مع القيم والمبادئ التي تؤمن بها الشعوب والأفراد في الدول العربية ، وتعمل هذه الدراسة على بيان التأثيرات التقنية والثقافية على الأرشيفات باعتبارها أحد الروافد الأساسية لمجتمع المعرفة .

تساؤلات الدراسة

تطرح الدراسة عددا من التساؤلات التي تقوم بالإجابة عليها وهي:

1- ما هو مفهوم مجتمع المعرفة وخصائصه ؟

- 2- ما هي التأثيرات التقنية على دخول الأرشيفات إلى مجتمع المعرفة ؟.
- 3- ما هو تأثير دخول الأرشيفات إلى مجتمع المعرفة من ناحية حماية الخصوصية للأفراد ؟
- 4- ما هو تأثير مجتمع المعرفة على الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمع العربي ؟
- 5- كيف يمكن مواجهة التأثيرات السلبية للدخول في مجتمع المعرفة ؟

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي :-

- 1- بيان مفهوم مجتمع المعرفة وخصائصه .
- 2- بيان تأثير مجتمع المعرفة على رأس المال الاجتماعي .
- 3- توضيح مفهوم التقادم التكنولوجي كأحد تأثيرات مجتمع المعرفة .
- 4- بيان تأثير الخصوصية وحماية البيانات الشخصية .
- 5- بيان التأثيرات الثقافية لمجتمع المعرفة بأشكالها المختلفة من التعددية الثقافية والهوية والخصوصية الثقافية .

منهج الدراسة

اتخذت الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي منهجا للدراسة ، حيث قامت الدراسة بالاعتماد على وصف الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في التأثيرات التقنية والثقافية لمجتمع المعرفة من خلال الرجوع إلى الكتب والمراجع التي تصف الظاهرة .

الدراسات السابقة

ركزت معظم الدراسات السابقة على كيفية الدخول إلى مجتمع المعرفة وبناءه وخصائصه ، دون الإشارة إلى الآثار المترتبة على الدخول إلى مجتمع المعرفة ، واستخدمت معظم الدراسات السابقة مصطلحات موازية لمجتمع المعرفة كمصطلح العولمة والمجتمع الافتراضي.

ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

الدراسة الأولى دراسة الدكتور نبيل العلى فى كتابه الصادر عن عالم المعرفة وعنوانه " العقل العربى ومجتمع المعرفة " ، والذى تناول فيه بالتفصيل والتشريع مفهوم المعرفة وفلسفتها من وجهة النظر المعلوماتية ، والمتطلبات التقنية اللازمة لإقامة مجتمع المعرفة العربى ، وفرص إسهام العرب فى إنتاج المعرفة ، إلا أن هذا الجزء من الكتاب لم يتناول الأبعاد الثقافية والاجتماعية لمجتمع المعرفة .

الدراسة الثانية : دراسة الدكتور عبد العزيز التويجى وعنوانها " الهوية والعملة من منظور التنوع الثقافى " وتناولت الدراسة مفهوم العملة ومفهوم الهوية ومدى تأثير العملة على التنوع والتعدد الثقافى فى المجتمعات إلى المستوى الدولى والمحلى ، إلا انها لم تتطرق إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمجتمع المعرفة إلا بصورة مختصرة .

الدراسة الثالثة للدكتور مى العبد الله بعنوان " مستلزمات البنية الاجتماعية والاقتصادية لإقامة مجتمع المعرفة فى الوطن العربى " حيث قامت الدراسة بتعريف مجتمع المعرفة وجهود الدول العربية فى بناء ذلك المجتمع ، كما تعرض الى المتطلبات اللازمة الى دخول عالم المعرفة خاصة من الجانب الاجتماعى والاقتصادى ، ولكنها لم تتعرض مطلقا الى الجانب الثقافى لمجتمع المعرفة .

مفهوم مجتمع المعرفة

هناك بعض المحاولات لتعريف مجتمع المعرفة منها " أنه ذلك المجتمع الذى يقوم أساسا بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة فى جميع مجالات النشاط المجتمعى الاقتصادى والسياسى والحياة الخاصة والمجتمع المدنى ، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد ، أى إقامة التنمية التنمىة الإنسانية . (تقرير التنمية الانسانية العربية ،

(2003)

ويرى البعض أن مجتمع المعرفة يعنى " قدرة نوعية على التنظيم وإيجاد آليات راقية وتوظيفها ، وخاصة وضع الموارد البشرية الوضع الملائم في تحقيق النمو الاقتصادي ، كما يعنى هذا المفهوم كذلك تطوير أنماط التصرف والتحكم في القدرات المتنوعة " .

وبلغة الاقتصاد يعنى إقامة مجتمع المعرفة تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضا عن هيمنة الإنتاج الريعى الذى تشتق القيمة الاقتصادية فيه أساسا من استغلال المواد الخام الآن القائم في أغلب البلدان العربية . (تقرير التنمية الإنسانية العربية ، 2003)

وعلى هذا يمكن القول أن مجتمع المعرفة هو مجتمع الإنسان المجدد ، والذكاء المشترك ، والعقل الفعال ، والمعلومة الدقيقة ، وخير مثال على تطبيق مجتمع المعرفة هو المجتمع الياباني الذى عوض غياب الثروات الطبيعية عن طريق حسن إعداد الموارد البشرية ذات القدرات الاستثنائية على الخلق الذكى والإبداع .

ورغم ذلك يمكن القول إلى أن كل المجتمعات قادرة على أن تكون مجتمعات معرفية ، ولكن الفرق يكمن في حسن استغلال الموارد البشرية الذكية ، وقدرتها على الخلق والإبداع ، والقدرة على التحكم في المعلومات وحسن توظيفها ، وهذه هى أبرز سمات المجتمعات المتقدمة ، والتي تتمتع بقدرات هائلة على الوصول إلى المعلومة والتحكم فيها وحسن توظيفها في السياق الملائم لها عن طريق ابتكارها لآليات وتقنيات حديثة مثل التعلم المفتوح والتعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني .

وتؤدي مؤسسات المعلومات دورا محورياً في بناء مجتمع المعرفة، حيث تقوم بدور مهم في وضع المعارف بتصرف الجمهور منذ القرن التاسع عشر، حيث تم الاعتراف بوظيفتها في الاجتماعية المرتبطة بقوة بالتعليم والبحث العلمى وبتطوير القدرات الإنسانية ، وتقوم مؤسسات المعلومات بتلك المهمة ليس فقط ضمن المجتمعات التى تنتهى إليها فقط ، بل اتسع دورها ليشمل العالم كله من خلال إقامة الشبكات ، ليشمل المؤسسات الأخرى كالجوامع ومراكز البحوث والمتاحف ، المسئولة ليس فقط عن تحديد مكان المعلومات ، ولكن أيضا لضمان أن تستخدم هذه المعلومات بطريقة مثمرة ، وتحليل المعلومات لتوليد معرفة جديدة . (حنان احمد فرج ، 2016) .

السمات العامة لمجتمع المعرفة

يتسم مجتمع المعرفة بعدد من السمات منها ما يلي: (منصور الختلان، 2016)

1 - الانفجار المعرفي :

يتسم مجتمع المعرفة بتوافر وتشجيع مستوى عال من التعليم والنمو المتزايد في قوي العمل التي تملك المعرفة وتحقق سرعة الابتكار والتجديد والتطوير، كما يتسم بالاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك للمعلومات وإمكانية إعادة صياغتها و تشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية معقدة، بالإضافة إلى استغلال مراكز للبحوث الموجودة بالمجتمع بحيث تكون قادرة على إنتاج المعرفة على نطاق واسع وبشكل متكامل يحقق الاستفادة الشاملة من الخبرات المتراكمة بالمجتمع.

2 - سرعة الاستجابة للتغير

يتسم مجتمع المعرفة بتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني بعيداً عن أدوارها التقليدية بحيث تمارس دور الهيئات (الذكية) التي تحقق السرعة والدقة في اكتشاف وعرض التيارات والاتجاهات السلبية غير الإيجابية داخل المجتمع التي تهدده بالفشل وقد تحوله بعيداً عن أهدافها، كما يتسم مجتمع المعرفة بتغير طبيعة الوظيفة والعمل حيث به مفاهيم متطورة مثل الجامعة الافتراضية والعيادة التي تقدم الاستشارات والعلاج عن بعد، والتجارة الإلكترونية، والعمل في المنزل على أن تكون أعلى مستوى من الجودة والكفاءة .

3 - التطور التكنولوجي :

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من أساليب والنظم المقدمة تلعب الدور الرئيس في مجتمع المعرفة، فهي التي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتدعم خصائصه ومقوماته حيث يتسم مجتمع المعرفة بسرعة اكتساب القدرات والمعارف الجديدة بالإضافة إلى توافر نمط من التكنولوجيا الأحدث والأحسن أداءً والأرخص سعراً والأصغر حجماً والأخف وزناً والأكثر تقدماً وتعقيداً التي تتطلب نمواً متزايداً في القدرات

البشرية التي تضم العلماء و المطورين والتقنيين، إن مجتمع المعرفة هو مجتمع قادر على إنتاج البرمجيات (أشكال المعرفة المختلفة) وليس فقط استخدام أو حتى إنتاج المعدات الصلبة أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة .

4 - انهيار الفواصل الجغرافية و التنافس في الوقت

التنافس في عاملي الوقت و العمل في كل من مواقع مجتمع المعرفة هو السمة الأبرز له، ولا توجد به حدود زمنية او فواصل جغرافية لتوفير الخدمات و المنتجات .

ان المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي (عمل او نشاط) في المجتمع، فيما يخص نشاطاته المختلفة، مثل (الاقتصاد والسياسة و الثقافة والتعليم إلى آخره من النشاطات الإنسانية) أي أن أي قرارا يخص تلك النشاطات يخضع إلى قاعدة معرفية ومعلوماتية عقلانية، تجمع وتحلل المعطيات و ينظر إلى مساقها ومصيرها لخدمة المجتمع .

ويجب وجود مراكز بحوث مهمة بالبحوث العلمية وعلى ارفع المستويات، وتوفر المناخ الثقافي و السياسي لأداء مهماتها على أكمل وجه، كما ترصد لها الميزانيات . (محمد الرميحي ، 2018)

ان مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تقوم فيه عمليات النمو والتطور والابتكار على الاستعمال الأمثل للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، حيث يولد هذا المجتمع المعرفة ، وينشرها لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين بشكل مستدام.

إن هذه التحولات والتغيرات الهائلة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر أدت الى ما يسمى بمجتمع المعرفة الذي تتضح سماته الرئيسة فيما يلي : (حنان احمد فرج ، 2016)

1- المعرفة هي المصدر الرئيس المؤثر والفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع والسياسة العامة .

- 2- تشمل المعرفة على العلوم والإنسانيات والتكنولوجيا والبحث العلمى والتنمية البشرية والإبداع والتربية والفنون والثقافة التقليدية والمسترة في تصرفات الأفراد والمجتمع .
- 3- تختلف المعرفة عن المصادر المادية الأخرى ليس في أنها غير قابلة للنضوب وحسب ، بل انها تزايد وتنمو بالشراكة وتعدد المستخدمين .
- 4- يعمل مجتمع المعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها ، وتحويلها ونشرها ، واستخدامها من أجل التنمية البشرية .
- 5- يعمل مجتمع المعرفة على تهيئة الطرق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية وتساعد في رخائها .
- 6- المعرفة هي المصدر الرئيس للقوة السياسية لمجتمع المعرفة .
- 7- للطاقة البشرية قيمة مميزة لدى مجتمع المعرفة ، يجعل البشر هم المصدر الأساسى للإنتاج والإبداع .
- 8- مجتمع المعرفة متواصل ومتربط بشكل جيد ومتين عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث ، ويمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر .
- 9- يعمل مجتمع المعرفة تحت مظلة اقتصاد المعلومات Economics of Information.
- 10- في مجتمع المعرفة ، أصول المعرفة هي رأس المال الفكرى و هو يعد منتج أوى من الثروة وحجم العمل ورأس المال المادى والمالى .
- 11- يتميز مجتمع المعرفة باللامركزية في انتاج المعلومات ونشرها .
- 12- يتم تحديد أسعار معظم السلع من خلال المعرفة اللازمة لتنميتها ، بدلا من المواد الخام والعمل البدنى اللازم لإنتاجها .

13- لدى الغالبية العظمى من المستفيدين في مجتمع المعرفة مهارة وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت .

14- جزء كبير من قوة العمل والعاملين في مجال المعرفة يحتاجون إلى درجة عالية من التعليم والخبرة لأداء عملهم بشكل جيد ، لذا تقوم الدول بالاستثمار بكثافة في التعليم والبحث العلمي ، وبالتالي يزداد الطلب على الوظائف التي تتطلب مهارات معرفية متقدمة

15- الابتكار والابداع عملية ضرورية في المؤسسات والمنظمات .

أولا : تحديات دخول الارشيفات الى مجتمع المعرفة

إن اتخاذ قرار البدء في عملية أرشفة السجلات الرقمية يعد قرار صعب ، ويواجه العديد من التحديات والصعوبات التي قد تؤدي إلى فقد كثير من المعلومات الرقمية إلى الأبد ، والتاريخ الرقوى إذا فقد لا يمكن إعادته مرة أخرى من قبل الأفراد والمنظمات خاصة إذا لم يتم إدارته وحفظه بطريقة علمية سلمية . وغالبا ما تكون الموارد المالية المخصصة للأرشفة الرقمية بدور الأرشيف متواضعة مما يجعل الإدارة العليا تلجأ إلى إلغاء نظام الأرشفة الرقمية ، ذلك لأن أرشفة السجلات الرقمية تحتاج إلى ميزانية كبيرة لشراء الأجهزة والبرامج وبناء شبكات نقل البيانات اللازمة لتداول المعلومات.

كما تواجه الأرشيفات مشكلة الملكية الفكرية للبرامج التي تستخدم في أرشفة الوثائق الرقمية ، ونظم دعم البرامج والتكاليف المصاحبة لها ، ويجب وضع خطة للتحكم واستيعاب ما ينتج من سجلات رقمية في الإدارات ، وتدير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ نظام الأرشفة الرقمية ، مع الالتزام بتقديم الخدمات للجمهور.

ويمكن إجمال التحديات فيما يلي

أولا : الحجم : Scale

نحن في مواجهة مفتوحة مع النمو الدائم للمعلومات الرقمية كنتيجة لزيادة أعباء العمل في مؤسسات الدولة ، وليس هناك إحصائيات دقيقة حول اجمالى ما يتم إنتاجه من

معلومات يتم إنشاؤها في شكل رقمي داخل الإدارات ، ولكن مع استخدام تكنولوجيا الحاسبات والمعلومات في الإدارات الحكومية ومع بدء استغلال شبكة الانترنت في إتمام العديد من الصفقات والأعمال التجارية ، أصبحنا أمام كميات هائلة من المعلومات الرقمية التي تحتاج من الأرشيفين مزيد من البحث والدراسة لوضع المعايير اللازمة للتعامل معها باعتبارها وثائق رسمية نحتاج إلى حفظها والرجوع إليها . (Howell, Alan,2007,p.p.17-25)

ثانيا : التنوع Direct

هنال أنواع متعددة من من الوثائق الرقمية فهناك الملفات النصية مثل ملفات معالجة الكلمات MS Word وملفات PDF "Portal Document Format" وى كان شكل الملف فانه يجب ان يتوافق مع المواصفات الدولية لأشكال الملفات مثل المواصفات الأمريكية ASCII ، وهناك الملفات غير النصية مثل ملفات الصور " Tagged Image File Format" وملفات النص الفائق Hyper Text مثل ملفت XML , HTML كمان هناك ملفات الفيديو .VID ، فلم تعد الوثائق قاصرة على مجرد الوثائق النصية فقط بل امتدت لتشمل أنواع مختلفة مثل الصور والخرائط والصور المتحركة

إن تعدد الإشكال التي تمثل السجلات الرقمية قد أوجد نوعا من التعقيد في التعامل معها ، وهذا ما واجهه الأرشيف الأمريكي الذي وجد نفسه من بداية التسعينات أمام أشكال متنوعة من المعلومات خاصة مع أتمتة العمل الإداري وظهور شبكات المعلومات و البيئة افتراضية تحتفظ بعدد نهائي من السجلات الرقمية . وهذا يتطلب من الأرشيفي بذل مزيد من الجهد لوضع المعايير والإجراءات لأرشفة مثل هذه الأنواع من الوثائق.

(Koontez,Linda D,2003,p.p.10-20)

ثالثا : حفظ سياق الوثيقة الرقمية Metadata

لا يمكن للمستفيد أن يفهم ويفسر الوثيقة الرقمية إلا إذا كان على علم بالظروف والبيئة التي أدت إلى وجود الوثيقة الرقمية ، فعلى الأرشيفي أن يحدد الإدارات التي

أنتجتها ، وان يحدد موضوع الوثيقة ووظيفتها والغرض من إنشائها ، وما علاقاتها بالوثائق الأخرى ، وهذه البيانات السياقية تسمى بما وراء البيانات أو البيانات الواصفة Metadata ، فهي إما أن تحفظ مع الوثيقة نفسها أو تحفظ مستقلة في صورة قواعد بيانات Database أو تحفظ في ملفات مستقلة ولكن في نفس المكان المخزنة به الوثائق .
(Howell, Alan,2007,p.p.17-25)

رابعاً : التقادم التكنولوجي obsolete

تتغير تكنولوجيا المعلومات كل بضعة اشهر لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، مما يخلق بيئة غير مستقرة تهدد استمرار العمل بالأجهزة والبرامج لفترات زمنية طويلة ، وتكمن المشكلة هنا في ضمان استمرارية التعامل مع البيانات المخزنة وإمكانية استخدامها والوصول إليها على الدوام وفي أى شكل من الأشكال الرقمية .

ويشكل أيضاً تدهور الحالة المادية للوسائط بشكل تهديدا كبيرا للسجلات الرقمية ، وهناك من التجهيزات المادية ما تختفي تماما من أسواق الحاسب الآلي ويحل محلها تجهيزات أحدث منها ، وقيامنا بعمل نسخ احتياطية من الوثائق لا يغنى مطلقا عن الوثيقة الرقمية الأصلية ، لأنه أثناء عمل النسخ قد نفقد بعض البتات Bits مما يجعلها غير مفهومة أو صالحة للاستخدام بواسطة الأجهزة التي أنشأتها، وقد قام الأرشيف القومي الأمريكي بالتعاون مع كبرى شركات تكنولوجيا المعلومات بتصميم برنامج للتعامل مع السجلات الرقمية في جميع مراحلها وذلك في عام 2004 م ومن المنتظر أن يوفر هذا البرنامج وفر قدره 36,000,000 مليون دولار وسوف يتم تطبيقه عام 2007 م ويتم تطويره حتى يكون صالحا إلى عام 2011 م.(Koontez,Linda D,2003,p.p.10-20)

وتخضع السجلات إلى ثلاثة أنواع من القدم هي :

الأول : تقادم وسائط التخزين Media فهناك وسائط تخزين لم تعد تستخدم الآن مثل القرص المرن FD مقاس 5.5 وحلت محله 1.44 ، وكذلك الاسطوانة المضغوطة ، CD DVD وما يستجد من وسائط .

الثاني: تقادم الأجهزة Hardware المستخدمة في الوصول إلى السجلات ورؤية وسائط التخزين، وبمرور الوقت تصبح هذه الأجهزة غير صالحة للاستخدام نتيجة لظهور أجهزة أحدث منها ويتراوح عمر هذه الأجهزة من 3 إلى 5 سنوات بعدها يبدأ التقادم .

الثالث: تقادم البرامج Software المستخدمة في قراءة وتدوين السجلات الرقمية والوصول إليها ، وتشمل برامج نظم التشغيل Operating system وبرامج التطبيقات Application Software ، وعلى سبيل المثال برنامج Word star كان يستخدم في بداية الثمانينات ولم له وجود الآن وظهرت إصدارات منه أكثر تطوراً مثل Word 97 , Word 2000 وهكذا. (National Archives of Australia, 2006,p.6)

والمبدأ القائل بأن الوثيقة الرقمية أقل عمراً من الأجهزة والبرمجيات يعد قولاً خاطئاً لأنه قد يوجد من الوثائق الرقمية ما يملك من الخصائص ما يؤهله للحفظ طويل الأمد في حين أن متوسط عمر تكنولوجيا المعلومات يتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات تقريباً .

ويعد اتخاذ قرار الأرشفة للسجلات الرقمية من أصعب القرارات التي تتخذها الإدارة العليا في المنظمة ، لأنه يستلزم توفير عدد من التدابير اللازمة لإقامة نظام للأرشفة للسجلات والملفات الرقمية سواء المخزنة على الحاسب الآلي أو التي يتم تحويلها من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي، ومن التدابير التي تتخذ لإقامة نظام للأرشفة السجلات الرقمية ما يلي:

أولاً: إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات بداية من توفير التجهيزات المادية من حواسيب آلية (حواسيب شخصية ، أو خوادم) وشبكات لنقل البيانات والمساحات الضوئية وغيرها من التجهيزات

ثانياً: توفير البرامج الآلية المتكاملة واللازمة للتعامل مع السجلات والملفات الرقمية من بداية إنشائها على أجهزة الحاسب الآلي ومروراً بمعالجتها فنياً من تصنيف وفهرسة واسترجاع ثم التخلص منها أو نقلها إلى المستودعات الرقمية التاريخية . وهذه البرامج إما أن يتم شراؤها أو مثل برنامج E-DOX , Byte Quest أو أن يتم تصميمها طبقاً لطبيعة العمل ونوعية الوثائق وهذا هو الأفضل .

ثالثاً: توفير الهيئة العاملة المدربة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال حفظ وأرشفة السجلات والملفات الالكترونية. (. National Archives of Australia, 2006,p.9)

التأثيرات الثقافية لدخول الارشيفات الى مجتمع المعرفة

يعمل التحول نحو مجتمع المعرفة على الاقتناع بضرورة توفير حرية التفكير في الوطن العربي والعدالة في توزيع المعرفة بين مختلف أطياف المجتمع، وهو ما يسمح للمجتمعات العربية بتعميم الوعي والثقافة في الحياة والممارسة اليومية، كما يعمل على إيجاد ثقافة تثمن منتجي المعارف الذين يعملون على إيجاد محتوى عربي للمعرفة يحافظ على قيم الهوية والثقافة العربية الإسلامية. كما يعمل هذا التحول على الاقتناع بضرورة مواكبة الاحتياجات التعليمية والحاجة إلى التعليم المستمر، فضلاً عن بناء شخصية مستقلة تقدم صورة إيجابية عن المجتمعات العربية.

ونتيجة للتوسع الجغرافي للبلاد العربية وتكاليف إقامة الجامعات في الأقاليم النائية، يكون من المفيد اعتماد الجامعات معاهد للتعليم عن بعد، وجعل الشبكة أداة للوصول إلى الطلاب في المناطق النائية والمعزولة الذين لا يستطيعون حضور الفصول الدراسية. وتزداد الحاجة إلى تطوير محتوى معرفي عربي انطلاقاً من دوافع تقليص تكاليف استيراد منتجات صناعة المحتوى، بفعل الأعباء المرتبطة بالملكية الفكرية في ظل التزام معظم الدول العربية بمبادئ الحماية المنصوص عليها في مواثيق المنظمة العالمية للتجارة. (عبد المجيد البركة قدي، 2014)

إنَّ أشدَّ ما يقلق البعض في القضايا التي يثيرها مجتمع المعرفة هو ما لها من آثار على الهوية والخصوصيات الثقافية، وهو قلق له ما يبرره في ظل ما نراه من محاولات قوى الهيمنة الاقتصادية تميط سلوكيات البشر وثقافتهم في المجتمعات كافة وإخضاعها لنظام قيم وأنماط سلوك سائدة في مجتمعات استهلاكية، إذ يحمل فيض الأفكار والمعلومات والصور والقيم القادمة إلى كثير من المجتمعات إمكانية تفجّر أزمة الهوية، التي أصبحت من المسائل الرئيسية التي تواجه التفكير الإنساني على المستوى العالمي.

وفي سياق هذه الأزمة تنبعث العصبية القبلية والطائفية والمذهبية والقومية الضيقة، وتزداد الرغبة في البحث عن الجذور وحماية الخصوصية . (عبد المجيد البركة قدى ، 2014)

ويبدو أنّ هاجس الخصوصية الثقافية هو نفسه هاجس الأصالة والمعاصرة معا، إذ يخطئ من يعتقد أنّ حماية الذات الثقافية تكمن في عزلها عن العالم الخارجي وحمايتها من مؤثرات الثقافة الكونية. فغني عن التوكيد أنّ الذات الثقافية المطلوب حمايتها من الاغتراب هي ثقافة الإبداع وليس الاستهلاك، ثقافة التغيير الشامل وليس ثقافة الجمود والاحتماء بالسلف الصالح، ثقافة الوحدة القومية بأفقهما الإنساني الحضاري لا ثقافة الأجزاء المفككة . (مى العبد الله و 2007)

النكاء الجمعي وذاكرته :

تقاس كفاءة مجتمع المعرفة بذكائه الجمعي الذي يتطلب تواصلًا أسرع لزيادة سرعة إنتاج المعرفة .

وثقافة ما قبل عصر المعلومات كونها ثقافة تهوى العموميات وطرح الاستبصارات على أعلى مستويات المنظومة المجتمعية ، وربما يرجع السبب في ذلك الى عجز هذه الثقافة أن تهبط بخطابها إلى المستويات الأدنى ، حيث تتضح وعورة تضاريس البيئة الاجتماعية ، وتعدد العناصر الثقافية وتداخلها بصورة يصعب السيطرة عليها ، لقد وفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولأول مرة – الوسيلة العملية لاقتفاء مسارات التغلغل الثقافي في الكيان المجتمعي من قمته حتى وحدة بناءه الأساسية ، إلا وهي الفرد ، والاحتفاء الذي يكنه مجتمع المعرفة للتنوع الثقافي بين الشعوب يعنى بالضرورة الاحتفاء بالتنوع الثقافي على المستوى الفردي . أن مجتمع المعرفة ينشد الى ان يخلص الفرد من نمطية القوالب الاجتماعية السائدة ، وأن يطلق حريته في اختيار شكل الحياة الذي يلائمه ويلبي احتياجاته وطموحاته . وقد أظهرت تطبيقات الويب ومنها المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي ، التي انتشرت في المجتمعات العربية كالنار في الهشيم ظمًا شديد يبيده

الجميع لحرية التعبير والرغبة في المشاركة وأظهرت كذلك مدى حدة التنوع الثقافي الفردي ، حتى ما بين أفراد الجماعة الواحدة. (نبيل العلي ، 2009)

والتركيز على تاريخية ونسبية الهوية وعدم الإقرار بثباتها، يجعلها مرنة تتعايش أو تقتبس من ثقافات أخرى، بل قد تساعدها عوامل التقارب وسقوط الحواجز على تفاعل إيجابي وخلاق مع مجتمع المعرفة. لذا، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو ليس كيف نقاوم ثقافة مجتمع المعرفة ونحني أنفسنا منها؟، ولكن كيف نعيش عالمنا الراهن بواقعية ودون تناقضات أو تأزم وبلا إحساس بعقدة نقص أو خوف. فثقافة مجتمع المعرفة لا تهدد الهوية بالفناء أو التذويب، بل تعيد تشكيلها وتطويرها لتتكيف مع الحاضر، فالإنسان يتجه نحو إمكانية أن يعيش بهويات متعددة، دون أن يفقد أصلته القومية. (نبيل العلي ، 2009)

ويشكو الإنسان العربي صغيرا وكبيرا ، من ضعف شديد في مهارات التواصل، وقد أظهرت الانترنت ذلك بوضوح ، حيث لوحظ أن مشاركة العرب محدودة للغاية في جماعات النقاش وجماعات الاهتمام المشترك ، كما ان هناك ضغوط خارجية تعمل ضد التنوع الثقافي الجماعي ، تتضافر معها ضغوط داخلية ذات طابع ايديولوجي تعمل ضد التنوع الثقافي على المستوى الفردي. (نبيل العلي ، 2009).

الارشيفات والتعددية الثقافية في مجتمع المعرفة :

تعد الأرشيفات أحد ركائز مجتمع المعرفة الأساسية ، فهي تحتوى على المقتنيات التراثية المتمثلة في الوثائق التاريخية بجميع أشكالها سواء وثائق ورقية أو خرائط أو رسومات ، هذه الوثائق تعكس في الأساس تاريخ الأمة وهويته الثقافية ، وتعد أحد الدروع التي تحتوى بها الأمة من هجوم الثقافات الغربية على العالم العربي كنتيجة للدخول إلى مجتمع المعرفة في عصر الانترنت والشبكات الاجتماعية .

من الممكن أن تبدو التدفقات العالمية للسلع والأفكار والناس ورؤوس الأموال ، تهديدا للثقافة القومية بطرق عديدة . فقد تؤدي الى التخلي عن القيم والأعراف التقليدية ، والى تفكيك الأساس الاقتصادي الذي تعتمد عليه بقاء ثقافات الشعوب الأصلية .

وعندما تقود هذه التدفقات العالمية إلى الاستبعاد الثقافي يتطلب الأمر سياسات متعددة الثقافات لإدارة التجارة والهجرة والاستثمارات بأساليب تعترف بالاختلافات والهويات الثقافية ، ومن المستلزم الاعتراف صراحة بكون المعارف التقليدية مستبعدة من الأنظمة العالمية للملكية الفكرية ، مثلما هو الاعتراف الصريح بالواقع الثقافي لسلع مثل الأفلام ، وبالهوية الثقافية للمهاجرين . (نبيل العلي ، 2009)

غير أن هدف سياسات التعددية الثقافية ليس الحفاظ على التقاليد ، بل هو حماية الحرية الثقافية وتوسيع خيارات الناس ، من حيث أساليب عيشهم وتعريفهم لأنفسهم ، وعدم معاقبتهم على هذه الخيارات . ويمكن للحفاظ على التراث أن يساعد في الإبقاء على الخيارات مفتوحة ، ولكن من الواجب ألا يقيد الناس في صندوق لا يتغير ولا يتبدل ، فالمنظرات الجارية اليوم حول مجتمعات المعرفة وفقدان الهوية الثقافية غالبا ما يكون مدخلها هو الحفاظ على السيادة القومية والحفاظ على التراث القديم ، وحراسة الثقافة القومية في وجه التدفقات المتنامية للعالم المتقدم .

وثمة مبادئ ثلاثة يجب أن تستنير بها أي إستراتيجية للتعددية الثقافية في مجتمع المعرفة :- .

أولا : الدفاع عن التقاليد يمكن ان يعرقل التنمية البشرية .

ثانيا : احترام الاختلاف والتنوع ضروري .

ثالثا : التنوع يزدهر عندما يكون هناك هويات متعددة وتكاملية . (تقرير التنمية البشرية ، 2002) .

المبدأ الأول هو أن التقاليد يجب ألا تختلط بحرية الاختيار ، لأن الأصل هو التنوع الثقافي على أساس أن هذا ما ورثته المجموعات المختلفة من البشر ليست استنتاجا منطقيا مبينا على الحرية الثقافية ، كما أن التقاليد يمكن أن تعمل ضد الحرية الثقافية ؛ إذ من الممكن للإصرار على المحافظة الثقافية أن يتبنى الناس ، أو يمنعهم عن تبني أسلوب حياة مختلف ، بل وحتى الالتحاق بأسلوب حياة من خلفية ثقافية مختلفة . . (تقرير التنمية البشرية ، 2002) .

وهناك الكثير مما يتم الاعتزاز به في القيم والممارسات التقليدية . والكثير مما ينسجم مع القيم العامة لحقوق الإنسان ، لكن هناك أيضا الكثير مما تتحده الأخلاقيات العامة ، مثل قوانين الميراث المتحيزة ضد النساء أو اتخاذ قرارات غير تشاركية أو غير ديمقراطية . فليس معنى التشارك في المعارف التقليدية أن يقود بالضرورة إلى سوء الاستخدام ، وأن عدم التفاعل والتشارك مع الثقافات المغايرة يؤدي إلى منع كل الأخطار الجديدة والتغير الذي هو سنة الله في الخلق .

المبدأ الثاني: احترام التنوع : التنوع ليس غاية في حد ذاته لكنه يعزز من الحرية الثقافية ويعنى بحياة الناس ، أنه حصيلة حريات الناس والخيارات التي يتخذونها ، وهناك مخاوف كبيرة من فقدان الهوية والثقافة القوميتين ، من حيث أن التنوع الثقافي يؤدي حتما إلى النزاع أو فشل التنمية ، وليس حتما أن يقود التنوع إلى نزاع بقدر ما يؤدي قمع الهوية الثقافية والاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على أساس الثقافة ، فهما اللذان يوقدان شرارة العنف . . (تقرير التنمية البشرية ، 2002)

المبدأ الثالث: هويات متعددة وثقافات مشتركة

لا يمكن للتفاعلات في مجتمع المعرفة أن تعمل بشكل جيد إلا إذا حكمتها أو اصبر القيم والاتصالات والالتزامات المشتركة ، وسيكون التعاون بين الشعوب والأمم أكثر احتمالا عندما تربطهم جميعا قيم والتزامات مشتركة ، فالثقافة العالمية ليست هي اللغة الانجليزية أو ارتداء ملابس ذات أسماء تجارية عالمية ، أنها أخلاقيات شاملة مبنية على أسس حقوق الإنسان والحرية والمساواة والكرامة لكل فرد .

ينبغي للتفاعلات في مجتمع المعرفة أن تحترم الاختلاف ، وأن تحترم التراث الثقافي لآلاف المجموعات من البشر ، والاعتقاد القائل بأن هناك تناقضات بين قيم بعض التقاليد الثقافية وبين التقدم في التنمية والديمقراطية ، هو زعم لا دليل موضوعي عليه ، وعدم تغير المفاهيم عن الهوية يمكن أن يؤدي إلى ارتياب مرضى في الشعوب الأخرى بأن هويتهم الثقافية مهددة بالضيق ، والحقيقة أن الهويات المتعددة والتكاملية حقيقة واقعة في

كثير من البلدان ، فضلا عن الانتماء إلى مجموعة أو مجموعات في داخله . . (تقرير التنمية البشرية ، 2002)

والهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم، هي القدر الثابت، والجوهرى، والمشارك من السمات والقسمات العامة، التي تميّز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية الوطنية أو القومية، طابعاً تميّز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى . (عبد العزيز بن عثمان التويجى ، 2015)

المقصود بالهوية الثقافية تلك المبادئ الأصلية السامية والذاتية النابعة من الأفراد أو الشعوب، وتلك ركائز الإنسان التي تمثل كيانه الشخصي الروحي والمادي بتفاعل صورتي هذا الكيان، لإثبات هوية أو شخصية الفرد أو المجتمع أو الشعوب، بحيث يحس ويشعر كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمع ما، يخصه ويميزه عن باقي المجتمعات الأخرى. (عبد العزيز بن عثمان التويجى ، 2015)

والهوية الثقافية تمثل كل الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية والمستقبلية، لأعضاء الجماعة الموحدة التي ينتمي إليها الأفراد بالحس والشعور الإلتمائي لها. وأيضا هي ذاتية الإنسان ونقاءه وجمالياته وقيمه، بحيث تعتبر الثقافة هي المحرك لأي حضارة أو أمة في توجيهها وضبطها، أي هي التي تحكم حركة الإبداع والإنتاج المعرفي . (زغو محمد ، 2010) ،

عناصر الهوية الثقافية

تتجلى عناصر الهوية الثقافية في تلك المظاهر المهمة التي تمثل جوانب الهوية الثقافية بالنسبة للشعوب وللأفراد، وإن كانت تتمثل في الغالب في ثلاث عناصر متمثلة في عنصر العقيدة واللغة والتراث الثقافي. وعليه يمكن تقديم أهم العناصر الأساسية وهي: (زغو محمد ، 2010) ،

أولا: العقيدة أو الدين يعد الدين أول عنصر من عناصر الهوية الثقافية، خاصة في البلاد العربية ، حيث يشكل الدين جزء أساسي في العقل والوجدان العربى .

ولما كان الدين الإسلامي ديناً عالمياً ، جاء للناس كافة ، ولما كان مجتمع المعرفة هو مجتمع تغلب عليه سمة العالمية من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فلا يجب ان يوجد تعارض ما بين الدين ومجتمع المعرفة ، فكلاهما يحمل طابع العالمية التي تتطلب التفاعل واختلاط الثقافات المختلفة ، فقد خلق الله الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا ويتناقلوا فيما بينهم الخبرات والعلوم والآداب والثقافة .

ثانياً : ثانياً : اللغة تعد اللغة اللسان الثقافي الأساسي للهوية الثقافية للأفراد أو للشعوب، وهي عامل يبين اختلاف ثقافة عن أخرى، وهي أسلوب للتواصل وللاحتكاك وإثبات الهوية وتأكيد وجودها.

ثالثاً : التاريخ والماضي : بحيث يمثل التاريخ والماضي المشترك للأفراد أو لشعب ما عنصراً يعبر عن هوية أساسية، فالتاريخ يدرس الماضي ويقف على الحقائق وتستند إليه الدول والشعوب للتطلع لبناء الحاضر والتطلع إلى المستقبل.

رابعاً : العادات والتقاليد والأعراف : هذه المجالات هي من صميم هوية المجتمعات من خلال إتباع سلوكيات معينة والتصرف والتعامل وفقاً لثقافة تنظمها العادات والتقاليد والأعراف.

خامساً : الأدب والفنون : حيث كل مجتمع وله أدبه وفنونه التي يزرعها، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات والتي تكون معبرة عن هويته الثقافية . من خلال ثقافة التعبير القصصي والشعر، وفنون التشكيل والرسم والمسرح والتمثيل وفن العمران وغيرها، وكل له رسالة يريد إبلاغها للغير.

انتهاك الخصوصية في مجتمع المعرفة Privacy right

الخصوصية بمعنى خصوصية المعلومات "هو حق الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات أن يحددوا لأنفسهم، متى وكيف أو إلى أي مدى يمكن للمعلومات الخاصة بهم أن تصل للآخرين". وكذلك عرفت بأنها بأنها حق الفرد في أن يضبط عملية جمع المعلومات الشخصية عنه، وعملية معاملتها آلياً، وحفظها، وتوزيعها، واستخدامها في صنع القرار

الخاص به أو المؤثر فيه سواء وضعت هذه المعلومات ببنوك المعلومات، فيرى بعضهم أن ليس من الضروري أن تتعلق المعلومة بسرية الحياة الخاصة، فلا ينبغي أن تمس المعلومات بالكرامة الإنسانية، أو بحقوق الإنسان، أو بحياته الشخصية أو العامة،، ومن ثم يكون للشخص الحق في الدخول إلى هذه المعلومات، والحق في الاطلاع عليها، وتصحيحها، إذا كانت غير صحيحة، ومحوها إذا كانت محظورة. (سوزان عدنان الأستاذ، 2013)

ولما كان جوهر بناء مجتمع المعرفة هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالأخص شبكة الانترنت، وأصبحت الكثير من الجهات الحكومية والخاصة لها بيانات مخزنة على الحواسب الآلية المتصلة بشبكة الانترنت، وهذه البيانات هي بيانات شخصية مثل حسابات العملاء في البنوك أو المواقف والآراء السياسية والمعتقدات الدينية والحالة التعليمية والصحية وكلها معلومات شخصية لا يجوز لأحد فرد كان أم هيئة ان تنتهك هذه المعلومات وتحصل عليها بدون وجه حق .

أن الإنترنت اكبر آلة جمع ومعالجة ونقل للبيانات الشخصية أن تطوير الحواسيب الرقمية وتكنولوجيا الشبكات، وبشكل خاص الإنترنت أتاح نقل النشاط الاجتماعي والتجاري والسياسي والثقافي والاقتصادي من العالم المادي إلى العالم الافتراضي للبيئة الالكترونية، ويوماً بعد يوم تتكامل الشبكات العالمية للمعلومات مع مختلف أنشطة الحياة، وفي نفس الوقت فان التطور الثقافي في توظيف التقنية يرافقه توجه واسع بشأن حماية خصوصية الأفراد .. (سوزان عدنان الأستاذ، 2013)

إنّ خرق الخصوصية على شبكة الانترنت يمكن أن يتم من قبل جهات ثلاث أساسية هي : مزود خدمة الاتصال بالانترنت، Internet Service Provider والمواقع التي يزورها المتصفح، بالإضافة إلى مخترقي الشبكة (Hackers) أفراداً أو أجهزة أمنية وإستخباراتية .

أنّ المواقع الالكترونية التي يزورها المتصفح قادرة بدورها على تحديد حركته فيها، وذلك من خلال إدخال ملفات صغيرة تعرف باسم «Cookies» على القرص الصلب في جهاز الكمبيوتر. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ المنتديات الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وأهمها (تويتر، فيسبوك)، غالباً ما تتضمن ثغرات، تمكّن المتطفلين من الاطلاع على أدق

التفاصيل الشخصية للمشاركين فيها، وإن كانت هذه المواقع تعمل باستمرار على ابتكار سبل لحماية الخصوصية. أما الاختراق Hacking تتم عادة عبر برامج معقدة وأشكال مختلفة، قد تصل إلى حد رصد تحركاتنا الشخصية، عبر اختراق أجهزة الكمبيوتر المحمولة، وربما مراقبتنا داخل منازلنا (منى تركي الموسوي ، جان سيريل ، 2013) .

ومن أبرز الأمثلة على اختراق البيانات والمعلومات الشخصية على شبكة الانترنت ما أعلنته شركة الفيسبوك عن اختراق حسابات 30 مليون مستخدم على أيدي قراصنة مجهولين.. وقد أعلنت الشركة أن البيانات البنكية والحسابات التجارية لم تتأثر وأنها نتاج نتائج التحقيقات الفيدرالية ولجنة حماية البيانات الأيرلندية . (منى تركي الموسوي ، جان سيريل ، 2013) .

وعلى هذا فان انتهاك حرمة الحياة الخاصة والبيانات الشخصية تعد من أهم المخاطر التي تواجه الأفراد بل والدول في مجتمع المعرفة ، لذا فقد قامت المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة وكذلك أصدرت الدول العديد من التشريعات القانونية التي تجرم انتهاك المعلومات الشخصية واستخدامها في غير الغرض الذي خصت له ، وبدون إذن صاحبها .

ويزعم الباحث أن قضية انتهاك البيانات الشخصية سوف تظل هاجس يؤرق مجتمع المعرفة لأنه لا توجد سيطرة فعلية على شبكة الانترنت فهي شبكة لا مركزية ممتدة الأطراف لا يستطيع دولة أن تتحكم فيها ، وعليه فسوف يستمر هذا التهديد قائما ، إلا انه يجب الحد منه ووضع التشريعات التي تجرم انتهاك الحياة الخاصة وسرقة البيانات الشخصية وابتزاز أصحابها . (منى تركي الموسوي ، جان سيريل ، 2013) .

حماية الخصوصية في الارشيفات في مجتمع المعرفة

اليوم والعالم يدخل بقوة في عصر مجتمع المعرفة يأخذ دور الأرشيف أبعادا جديدة، فالأرشيفات بأنواعها المختلفة مصدر من مصادر المعرفة، التي هي أساس القوة في العصر الراهن، لقد بات جوهر التنمية الإنسانية مرتبطا بعملية توسيع الخيارات أمام الناس، الأمر الذي يعني إتاحة أكبر قدر من المعلومات أمامهم، ويشكل الأرشيف كمصدر من

مصادر المعلومات الأساسية في المجتمع، نقطة من نقاط الارتكاز في هذه العملية، ففي العصر الجديد أصبحت التحولات على الصعيد الثقافي والمعرفي حاسمة في إنجاز التطور المنشود، فالمعرفة هي كلمة سر العصر الجديد، وقد باتت منتجا استراتيجيا في هذا العصر، لقد أضحت اقتحام مجتمع المعرفة والدخول إليه بقوة وجسارة ضرورة لازمة لتحقيق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، وكما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول الصادر عام 2002، فإن "المعرفة هي عماد التنمية، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي بشكل غير مسبوق. فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة والمجتمعات، وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني. وإذا كان اكتساب المعرفة وسيلة مهمة لبناء قدرة الإنسان، فإن له قيمة في حد ذاته باعتبار أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الرئيسي للإنتاجية ورأس المال البشري، فهناك تكامل واضح بين اكتساب المعرفة والقوة الإنتاجية للمجتمع، ومن هنا فإن قلة المعرفة أو ركود تطورها يؤديان إلى ضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية، حتى أن فجوة المعرفة أصبحت تعد المحدد الرئيسي لمقدرات الدول في عالم اليوم بعد أن كانت فجوة الدخل هي التي تحدد قدرات الدول. (عماد بوغازي، 2014)

وتشكل الثقافة بمعناها الواسع روح التنمية كما يشكل الإنتاج الثقافي للمجتمع وصناعاته الثقافية دعامة أساسية من الدعائم التي يقوم عليها مجتمع المعرفة وتتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفاعلية، لذلك يتطلب السعي لإقامة مجتمع يقوم على المعرفة وضع استراتيجيات فوق قطاعية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها"، وبشكل توافر الإطار المؤسسي الملئ عناصرها في عملية اكتساب المعرفة كما يشكل توافر المعلومات وتدفعها عنصرا أساسيا في هذه العملية. (عماد أبوغازي، 2014)

وما زلنا في مجتمعاتنا العربية نعاني من الفجوة المعرفية والفجوة الرقمية، ومن محنة نقص البيانات والمعلومات وتضاربها وقد رصد تقرير التنمية الإنسانية العربية حقيقة أن البلدان العربية تواجه فجوة كبيرة في المعرفة، وهي فجوة يصعب التغلب عليها وتجاوزها كلما مر الوقت، "ألن المعرفة، بمعناها الواسع، هدف متحرك، وحدودها في توسع

مستمر، ويشكل ضعف السياق المؤسسي في المجتمع وفجوة المعرفة وقصور الحريات الإنسانية أكثر العوائق خطورة على التنمية الإنسانية في المنطقة العربية. (عماد أبو غازي ، 2014)

أول هذان الشرطان، إطلاق كل طاقات الإبداع المعرفي لدى الإنسان بالحدود والقيود، وإذا كانت قيود الماضي قد أعاقت تطورنا في عصر الثورة الصناعية، فالنمك رفاهية أن تعيقنا هذه القيود في عصر مجتمع المعرفة، فالحرية الفكرية والسياسية شرط ضروري لتحقيق أي تطور لمجتمعاتنا، فبدونهما من المحال أن نتحدث عن منافسة في مجال إنتاج المعرفة، أو مواجهة لمحدثات العولمة . أما الشرط الثاني فهو الشفافية الكاملة في المجتمع، وحرية تداول المعلومات، وهنا تأتي مسئولية الدولة بالدرجة الأولى، فعليها يقع عبء تطوير مرافق المعلومات ومنها مؤسسات الأرشيف وتغيير البنية التشريعية بما يحقق التدفق المرن واليسير للمعلومات، ورغم ما تحقق على صعيد بناء البنية الرقمية في عدد من الدول العربية فمازال الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهد والعمل حتى نلحق بعصر المعلومات وبمجتمع المعرفة، فبدون الحرية الفكرية والشفافية المعلوماتية لن نستطيع أن نحقق على المستوى العربي إنجازا حقيقيا في مجال إنتاج المعرفة نواجه به عصر العولمة. ومن هذه الزاوية يمكن أن ننظر إلى الأرشيف ومؤسساته، فقد بات من الضروري أن نحدث ثورة في مفاهيم العمل الأرشيفي وفي آليات العمل بالمؤسسات الأرشيفية، قوامها إتاحة مواد الأرشيف للكافة بالاستعانة بالتقنيات الحديثة، وتطوير التشريعات الأرشيفية بما يلائم هذه الروح الجديدة، روح الإتاحة المنع، ويتوافق مع متطلبات مجتمع المعرفة، مع الاستفادة بإمكانيات الثورة الرقمية في عمل المؤسسات الأرشيفية، وهي أمور تستدعي أساليب جديدة في التكوين الأرشيفي. (عماد أبوغازي ، 2014)

لقد بدأ العمل في مصر في السنوات الأخيرة في اتجاه تطوير البنية الرقمية في مؤسسات الدولة المختلفة، وفي الاتجاه نحو تبني مشروع الحكومة الإلكترونية، وهي أمور تنعكس بوضوح على العمل الأرشيفي، وفي نفس الوقت شهدت السنوات الأخيرة تطورا واضحا في عمل الأرشيف القومي المصري - دار الوثائق القومية ، وتبني سياسات التحول الرقمي

فيها، بعد سنوات طويلة من القصور في عمل هذه المؤسسة المهمة، وهو القصور الذي أشارت إليه البحوث والدراسات والتقارير في رصدها لمشكلات الأرشيف القومي المصري، هذا بالإضافة إلى أنه صار من المحتم على الدار أن تتدخل في إنتاج الوثائق الجارية في مختلف الجهات، لتقنين إنتاج النماذج ووضع الضوابط لتبسيط إجراءات الدورة المستندية، وكذلك القيام بوضع القواعد التي ينبغي أن تتبع في العمليات الفنية من ترتيب ووصف وترميز، حتى تسهل في النهاية إجراءات الفرز والتقييم للوثائق بكافة أنواعها، لتحديد ما سوف يتم الاستغناء عنه، وما سوف يحتفظ به كوسائل للإثبات القانوني أو لخدمة الأغراض الثقافية والعلمية. (عماد أبو غازي ، 2014)

كذلك بات من الضروري العمل على امتداد سيطرة دار الوثائق القومية على مجموعات الأرشيف الخاص التي أصبحت تشكل مصدرا مهما من ونظرا للكم الهائل من الوثائق مصادر البحث العلمي، بما لا يتعارض مع مبدأ الخصوصية المفترض أن يضمها الأرشيف القومي فالبد من التفكير بجديده في إنشاء فروع إقليمية لدار الوثائق القومية، وال شك في أن حل جزء كبير من مشكلات الأرشيف القومي المصري وتلبية متطلبات تطوير دار الوثائق القومية، يتوقف على الاتجاه إلى التحول الرقمي في عمل مؤسسات المجتمع المختلفة بما يترتب عليه من ظهور الأرشيفات الإلكترونية، واتجاه دار الوثائق نفسها إلى سياسة التحول الرقمي في تقديم خدماتها للباحثين وللجمهور. (عماد أبو غازي ، 2014)

حماية البيانات الشخصية في الأرشيفات

إن حماية البيانات الشخصية تعني حماية خصوصية المعلومات المتعلقة بشخص الفرد وحياته الخاصة من التعرض للاعتداء وخاصة في ظل التحديات الرقمية. إن المقصود من خصوصية المعلومات "حق الأشخاص في تحديد متى وكيف تصل المعلومات الخاصة عنهم للآخرين" كما رأى الثاني أن خصوصية المعلومات تعني "قدرة الأشخاص على التحكم بدورة المعلومات المتعلقة بهم" واعتبر أن الشخص يكون متمتعاً بالخصوصية في حالة: "العزلة والألفة، والتستر"

وفي البداية جرى التعامل مع هذا المفهوم كحق لمنع إساءة استعمال السلطة للبيانات التي تعالج آلياً أو إلكترونياً وتقييد استخدام هذه البيانات وفقاً للقانون، وبعدها جرى تطوير هذا المفهوم عن طريق وضع مبادئ سلوك في أوروبا وأميركا يؤكد أهمها على الاستخدام العادل للبيانات الشخصية، واقتصر التدخل على الحدود الدنيا، وتقييد أغراض استخدامها وحصره في الهدف من جمعها.

ومن أهم الشروط الواجب توفرها في البيانات الشخصية لتكون أهلاً للحماية هي أن يكون:

- أ- الحصول عليها قد تم بصورة مشروعة وقانونية
- ب- استخدامها للغرض المعلن والمحدد ولا تكشف إلا للمصرح لهم بالاطلاع عليها
- ج- مضمونها صحيحاً وخاضع للتصحيح والتحديث
- د- الوصول إليها ممكناً مع حق الأخطار بالمعالجة والنقل وحق التعديل وطلب الإلغاء
- هـ- الاتصال قائم بينها وبين الغرض المقصود من الجمع وان لا تتعداه
- و- تمتعها بالسرية وحمايتها قائمة وفق المعايير الموضوعية لحماية البيانات ونظم المعالجة
- ز- إتلافها يتم عند استنفاد الهدف من جمعها. (اشرف عبد المحسن ، 2007)

وفي الحقيقة، أن الحق بحماية البيانات الشخصية يقابله للحق في المعلومات الذي ينطوي على تمكين الفرد من الوصول إلى ما يريد من معلومات أو وثائق سواء في القطاع الخاص أو العام، وهذا ما يجعل بعض الاستثناءات ترد على الحق بحماية البيانات الشخصية لمقتضيات المصلحة العامة، والنظام العام والأمن العام أو الأمن القومي أو لحماية سلامة الناس أو للمصلحة الاقتصادية أو لمنع حالات الفوضى أو ارتكاب الجرائم أو لحفظ الصحة والأخلاق العامة أو لحماية ورعاية حقوق وحرية الآخرين (المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية . اتفاقية روما . 1950)

ومنه يتبين أن الحق في حماية البيانات الشخصية يعتبر بمثابة قيد على الحق في المعلومات، وهو قيد مبرر ومقبول كونه يتفق مع حماية الحقين المذكورين (حق حماية البيانات. والحق في الحصول على المعلومات) المعترف بهما بذات القدر والمستوى ويقتضي حمايتهما دون التفريط بإحدهما لصالح الآخر.

وهناك تساؤل هام هو هل الحق في حماية البيانات الشخصية يتناقض مع الحق في الوصول إلى المعلومات؟

هذان الحقان قد يتناقضان في مواضع عديدة وأهمها:

أ. التناقض بين حماية خصوصية البيانات الشخصية والحق في جمع المعلومات لغايات البحث العلمي، وحرية

ب. التناقض بين حماية خصوصية البيانات الشخصية والحرية الإعلامية (تبادل الصحافة وتبادل المعلومات)

ج. التناقض بين حماية خصوصية البيانات الشخصية ومصصلحة الفرد في كشف هذه البيانات ليتمتع بثمار ذلك، والخطر يكمن في ان تستغل البيانات الشخصية المعطاة طوعاً من صاحبها لغير الأغراض التي أعطيت من أجلها بما فيه من انتهاك لحرمة الفرد وحياته الخاصة.

د. التناقض بين حماية خصوصية البيانات الشخصية وحق السلطة العامة في الاطلاع على شؤون الأفراد وتدخلها المتزايد لاستخدام البيانات الشخصية لأغراض تتناقض مع صوتها واحترامها. (اشرف عبد المحسن ، 2007)

لذلك سعت الجهود الإدارية والتشريعية والتنظيمية لإقرار التوازن بين هذين الحقين المتعارضين (الحق في حماية البيانات الشخصية والحق في المعلومة)، هذا مع العلم أن استخدام التقنية الرقمية في جمع البيانات الشخصية ومعالجتها، قد خلق واقعاً صعباً هدد التوازن المذكور وعمق التناقضات، ما يقتضي معه السعي الجاد لجعل التكامل قائماً بين الحق في حماية خصوصية البيانات الشخصية وحق الوصول إلى

المعلومات عن طريق إيجاد المعيار المتوازن من أجل حماية الحقين المذكورين معاً وجعل الأفراد ومصالحهم في الوصول إلى المعلومات ممكناً دون إهدار حرمة حياتهم الخاصة .

مراحل معالجة البيانات الشخصية؟

تمر معالجة البيانات الشخصية بالمراحل التالية:

أ. الجمع سواء كان ذلك بصورة مشروعة أو غير مشروعة، أي عند تغذية الكمبيوتر (أو عبر وسائل الاتصال) بالبيانات الشخصية التي تتعلق بالحياة الخاصة بالفرد، والتي تسمح بالتعرف عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تجعل التعرف عليه ممكناً، كتلك البيانات التي تتصل بحالته العائلية والصحية والمهنية والوظيفية والمالية واتجاهاته وميوله السياسية ومعتقداته الدينية والفلسفية وجنسيته وهواياته، وبشكل عام كل ما له طابع الخصوصية ويتعلق بشخصه وحياته وعائلته وصدقاته وبيئته. (البوابة العربية للأخبار التقنية ، 2019)

ب . التخزين في ذاكرة الكمبيوتر (أو عبر وسائل الاتصال الأخرى) قبل أو بعد تحليل البيانات الشخصية والاحتفاظ بها بصورة دائمة بحيث تصبح غير قابلة للشطب، هذا الأمر الذي يضمن معه الحق بالسرية والحق بالنسيان المعترف بهما للفرد، هذا ويزيد خطر الاعتداء ويتعاظم عندما تكون صحة البيانات الشخصية غير مؤكدة، وتكون المصادر التي استقيت منها موضوع شك سيما عند عدم وجود أية رقابة توجب تصحيحها أو شطبها أو عندما يكون استعمالها غير مراقب وعرضه للتهريب ولعدم التكتّم.

وما يشكل أيضاً خطراً على البيانات الشخصية هو أن الدخول إلى نظام المعلومات والخروج منه لا يترك أثراً رغم وجود وسائل أمان فيه.

ج . التشغيل: سواء عن طريق إجراء عمليات متنوعة للحصول على نتائج محددة وذلك بواسطة وحدة التشغيل المركزية، أو عن طريق عدة عمليات تنجز آلياً بغاية استغلال البيانات بما في ذلك التقريب والربط والدمج مع معلومات أخرى وتحليلها بغية الحصول على بيانات ذات مدلول خاص.

د . إيصال البيانات إلى مستخدميها واتخاذ القرارات المناسبة بالاستناد إليها وذلك بعد جمعها وتخزينها وتشغيلها إذ لا قيمة لهذه البيانات ما لم تصل إلى المستخدم للاستفادة منها

هذا، وان إيصالها إلى المستخدم يتم بوسائل متعددة منها: الاتصال عبر إنترنت والكابلات والاقمار الاصطناعية والخطوط السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام المرئي والمكتوب وسواها... بحيث يمكن نقل البيانات ونشرها بثوان في كل أصقاع الدنيا

هـ . التداول بالبيانات الشخصية في الدولة الواحدة أو تبادلها بين عدة دول. (البوابة العربية للإخبار التقنية ، 2019)

مخاطر التعدي على خصوصية البيانات الشخصية

أ . إن الشركات الحكومية والمؤسسات تقوم بجمع بيانات عن الأفراد تتعلق بوضعهم العائلي أو الصحي أو التعليمي أو المادي أو عاداتهم الاجتماعية أو ظروف عملهم، أو علاقاتهم وسواها وذلك على شيكات الاتصال ما يسهل الوصول إلى هذه البيانات بدون إذن أو عن طريق الاحتيال واستغلالها لأغراض غير مشروعة.

ب . قد يكون جمع البيانات الشخصية ومعالجتها قد تم بطريقة غير مشروعة مما يسهل فضح خصوصيات الأفراد والتعدي عليها.

ج . إن جمع ومعالجة ونقل البيانات الشخصية عبر التقنية الرقمية يسهل عمليات التجسس واستراق السمع الإلكتروني ويشكل تعدي على البيانات الشخصية ويخلق مشكلة امن قومي في أن معاً.

د . جمع ومعالجة البيانات الشخصية في بنوك المعلومات يجعلها سهلة المنال ويسهل في نفس الوقت استخدامها لأغراض الرقابة على الأفراد وفضح أسرارهم والتعدي على خصوصيتهم

هـ . وقد تتضمن بنوك المعلومات بيانات شخصية غير دقيقة أو غير كاملة أو لم يجر تصويبها وتعديلها ما يلحق الأذى بأصحابها والتعدي على خصوصياتهم

وما تقدم من مخاطر على البيانات الشخصية وخصوصيتها يظهر بأوجه عدة منها مثلاً: الوثائق المعدة لزبائن البنوك (الفيش المصرفية) في الكمبيوتر والمخزنة في ذاكرته وهي تحتوي على البيانات الشخصية لكل زبون وقد تتيح الاطلاع غير المأذون عليها أو استخدامها لغير الغرض الذي وضعت لأجله ما يشكل تعد على خصوصية أصحابها والأضرار بهم. (البوابة العربية للأخبار التقنية ، 2019).

والوثائق التي تعدّها المؤسسات والشركات وأرباب العمل للعمال وتسجل فيها بيانات شخصية عنهم ويتم تخزينها في ذاكرة الكمبيوتر، ما يمكن من اصطناع بيانات غير صحيحة، والتلاعب بالبيانات الموجودة، أو إبقائها بالرغم من ترك أصحابها العمل أو وضع فيش عن عمال غير موجودين بالفعل في المؤسسة أو الشركة واستناداً إلى ذلك قد يتم التعدي على خصوصيات الأفراد المعينين وأموالهم...

والوثائق التي تعدّها وزارة المالية (مصلحة الضرائب) وخطر استغلالها للتعدي على خصوصية البيانات الشخصية لأصحابها والأضرار بهم والوثائق الطبية عن المرضى التي تعدّها المستشفيات في الكمبيوتر وما تتضمنه مع بيانات شخصية خطيرة تتعلق بالحياة الخاصة لأصحابها وإمكان الاطلاع غير المأذون عليها أو استغلالها لغير الغرض الذي وضعت من أجله ، وعليه يظهر بوضوح اتساع مكامن خطر وقوع التعدي على البيانات الشخصية الأمر الذي يستوجب إصدار قانون صارم ودقيق لحمايتها وتنظيمها وإنشاء هيئة رقابة تسهر على حمايتها.

التحديات التقنية التي تقع على البيانات الشخصية وخصوصيتها

إن التحديات التقنية كثيرة ومتنوعة مثل إدخال بيانات شخصية وهمية أو تزويرها أو التلاعب بها عن طريق الاحتيال المعلوماتي والتلاعب بالبرامج التشغيلية للكمبيوتر (المصيدة) واصطناع برنامج وهمي) أو التلاعب بالبرامج التطبيقية للكمبيوتر ، وقد يتم التعدي على خصوصية البيانات الشخصية عن طريق استخدام الفيروسات والقنابل المنطقية والتجسس الإلكتروني وسرقة وتزوير البيانات الشخصية وتزوير وسرقة أرقام بطاقات

الاتمان وسرقة كلمات السر (Password) أو الاستيلاء عليها والتسلل الإلكتروني الى البيانات وتعديلها بصورة غير مشروعة والتعدي عليها عن طريق الانترنت (الفريكز Freekears) والهاكرز (Haekers) وسواها. (البوابة العربية للأخبار التقنية ، 2019)

نتائج وتوصيات البحث

بعد تحليل البحث للأبعاد التقنية والثقافية لمجتمع المعرفة فقد تبين للبحث عدة حقائق هي :

أولاً : هناك تحولات اجتماعية سوف تشهدها مجتمعاتنا العربية كنتيجة للدخول في عصر ما بعد الصناعة وهو عصر المعرفة ، سواء كان هذا التغيير على مستوى المجتمع ككل متمثلاً في تغيير رأس المال الاجتماعي أو على مستوى الأفراد والمتمثلة في خاصية الفردانية التي تفرضها طبيعة مجتمع المعرفة .

ثانياً : يمكن للمجتمعات العربية مواجهة المخاطر التقنية والثقافية الناتجة عن الدخول إلى مجتمع المعرفة من خلال الكثير من الطرق منها ارتفاع مستوى التعليم وتقوية دعائم المجتمع المدني .

ثالثاً : فيما يتعلق بالأبعاد الثقافية لمجتمع المعرفة ، فيرى البحث أنه لا خوف مطلقاً على المجتمعات العربية من الدخول وبقوة عصر الثورة الصناعية الرابعة ، ثورة ومجتمع المعرفة ، طالما تقوم الدول بالاهتمام بتراثها الثقافي والحضارى ، بل أن التفاعل مع ثقافات المجتمعات الأخرى سوف يؤدي الى مزيد من الازدهار العلمى واللحاق بركب الدول المتقدمة لكي نكون منتجين للمعرفة ومصدرين لها بدلا من أن نكون مستهلكين لها .

رابعاً : نتيجة للإرث الحضارى للمجتمعات العربية فقد اكتسبت مناعة ثقافية تحمىها من أى توغل ثقافى من قبل المجتمعات الغربية ، فالتراث الثقافى فى المجتمعات العربية يمثل حائط صد كبير ضد أى تغير فى التقاليد والعادات الثقافية العربية .

خامساً : يجب المحافظة على خصوصية البيانات الشخصية وإصدار التشريعات الدولية والعربية بحمايتها من خطر الانتهاك سواء المتعمد او غير المتعمد .

مصادر ومراجع البحث

- 1- أشرف محمد عبد المحسن . المعلومات الشخصية في الارشيفات العامة بين حق الاطلاع والخصوصية ، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، 2010 ، ص 120 .
- 2- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية الانسانية العربية . (2002) ، متاح على :
<http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003/pdf/report2003.pdf> ، ص39 .
- 3- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية.(2003) ، العولمة والخيار الثقافي ، ، ص 88 ، متاح على : <http://www.un.org/ar/esa/hdr/2004>
- 4- البوابة العربية للأخبار التقنية . اللائحة العامة لحماية البيانات ، 2019 ، متاح على <https://aitnews.com/2018/05/27/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-gdpr>
- 5- حنان احمد فرج .(2016). دور مؤسسات المعلومات في دعم مجتمع المعرفة وتنميته: دراسة تحليلية ، مجلة مكتبة الملك فهد ، مج22، ع2 ، ص ص 15-35 .
- 6- ربحى مصطفى عليان . (2012). مجتمع المعرفة : مفاهيم اساسية ، المؤتمر الثالث والعشرون: الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية ، ج3 ، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، قطر .

- 7- زغو محمد (2010). أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، ع4 ، ، ص ص 93-101.
- 8- سوزان عدنان الأستاذ .(2013)، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية و الاقتصادية ، مج 29 ، ع3 ، ، ص 433.
- 9- عبد المجيد البركة قدي .(2014). أبعاد مجتمع المعرفة في الوطن العربي ، الملتقى العلمي حول مجتمع المعرفة في الوطن العربي ، الرياض .
- 10- عبد العزيز بن عثمان التويجى .(2015). الهوية والعولمة – من منظور التنوع الثقافي ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) .
- 11- عماد أبوغازى . مشكلات إتاحة الوثائق والمعلومات في عصر المعرفة – مصر نموذجاً ، ، 2014 ، متاح على :
https://libraries.kau.edu.sa/Files/12510/Researches/63376_34390.pdf
- 12- محمد الرميحى . (2018)، دور مجتمع المعرفة في مستقبل دول الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، ع213، مج 53 ، ، ص ص 5-7.
- 13- محمد فتحى عبد الهادى . (2006). نظريات مجتمع المعرفة ، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، العدد 26 ، ، ص ص 225-232.
- 14- منى تركي الموسوى ، جان سيريل .(2013) . الخصوصية المعلوماتية وأهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، .
- 15- منصور الخثلان ، مجتمع المعرفة ، مفهومه خصائصه ، مفهومه، خصائصه، أبعاده، و متطلبات بنائه ، 2016 ، متاح على :
<https://faculty.psau.edu.sa/filedownload/doc-2-doc-f0282b5ff85e7c9c66200d780bd7e72e-original.doc>

-
- 16- مى العبد الله ، مستلزمات البنية الاجتماعية والاقتصادية لأقامة مجتمع المعرفة فى الوطن العربى ، كتابات معاصرة ، ع 65، 2007 ، ص 8 .
- 17- نبيل العلى ، العقل العربى ومجتمع المعرفة 0 سلسلة عالم المعرفة ، الجزء الثانى، ص168.

المراجع الأجنبية :

- 1- Howell, Alan. Preserving digital information : challenges solutions , collection council of Australia LDT , 2002 ,p.p.12-20.
- 2—Koontez ,Linda D . Electronic Records Management and Preservation Pose Challenge, United State General Accounting Office , 2003, p.p.20-22.
- 3-- National Archives of Australia. Digital record keeping; guidelines for creating, managng and preserving digital records, 2004, p.p.32-42.

